

مشروع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لضم

الكويت والدور بريطاني المعارض

زينب عارف مهدي

الأستاذ الدكتور عبد الستار شنين الجنابي

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

**Iraqi Prime Minister Nouri Al-Saeed's project to
annex Kuwait and the British opposition role**

Zainab Arif Mahdi

**Prof. Dr. Abdul-Satar Shnain Al-Janaby
University of Kufa**

Britain began its increasing interest in the Arabian Gulf in 1763, and this was accompanied by the increasing importance of Kuwait, which highlighted its role as a commercial center competing with Basra. This raised both Britain's commercial services and increased the conflict of interests in the region. The British government sought to consolidate its growing mobilization in the Arabian Gulf and decided to organize Kuwait affairs and encourage its sheikhs to rebel against the central authority of the Ottoman Empire, leading to placing Kuwait under British protection. For this reason, Kuwait began to join the fold of Ottoman Iraq, then royal Iraq. During the 1940s and early 1950s, British-Kuwaiti relations were relatively calm and cordial, until the commitment to Arab accession was announced on February 14, 1958, which remained open to any other Arabic language that wished to join. Nouri Al-Saeed realized the importance of the Arab Union, the importance of the Kuwaiti shareholders to it, the economic importance that Kuwait enjoys, and its capabilities to support the Union, fill the deficit in its ambition, and justify a factor in compensating Barak with the capabilities of the Kingdom of Jordan, and this is what helps to create the economic economy in it. He must be active in convincing all of the remnants of United Britain of the benefits that he can achieve from the loss of Kuwait to the Arab Federation and that of the athletes by establishing that participation in preserving the interests of the West in general, and the British ones in particular. Therefore, it is perfectly versatile. The opportunity is ripe for the idea of part of Kuwait and its annexation to military Iraq. However, he was not successful in this project because of the British oppositionist who actively supported the project before it saw the light.

الخلاص

انطلقت بريطانيا في اهتمامها المتزايد بمنطقة الخليج العربي منذ سنة ١٧٦٣ ، ورافق ذلك زيادة اهمية الكويت فبرز دورها كمركز تجاري ينافس البصرة ، وقد اثار ذلك كل من بريطانيا والدولة العثمانية وزاد من صراع المصالح في المنطقة سعت الحكومة البريطانية بترسيخ نفوذها المتزايد في الخليج العربي وعمدت الى التدخل في شؤون الكويت وتشجيع شيوخها على التمرد ضد السلطة المركزية لدولة العثمانية التي يتبعونها ، وصولاً إلى وضع الكويت تحت الحماية البريطانية . لذلك جرت محاولات عدة لإعادة الكويت لحظيرة العراق العثماني ، ثم العراق الملكي كانت العلاقات العراقية الكويتية خلال عقد الأربعينيات واولئ الخمسينيات تتسم بالهدوء النسبي والودية ، حتى أعلن عن تكوين الاتحاد العربي في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، الذي ظل مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه . ادرك نوري السعيد مدى أهمية قيام الاتحاد العربي ، وأهمية انضمام الكويت له ، وان ما تتمتع به الكويت من أهمية اقتصادية ، وقدرتها على دعم الاتحاد ، وسد العجز في ميزانيته ، يُعد عاملاً مهماً لتعويض فقر امكانيات المملكة الاردنية ، وهذا مما يساعد خلق التوازن الاقتصادي فيه . وبناء على ذلك تحرك لإقناع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن ان تتحقق من جراء انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي خصوصاً وأنه يسعى من خلال اقامة ذلك الاتحاد وتوسيعه المحافظة على المصالح الغربية بصورة عامة ، والبريطانية منها على وجه الخصوص . لذلك عدّ نوري السعيد ان الفرصة سانحة للعودة إلى فكرة اعادة الكويت وضمها للعراق بشكل سياسي هادئ . إلا انه لم يوفق في مشروعه هذا ، بسبب المعارضة البريطانية التي نشطت لؤد المشروع قبل ان يرى النور .

أولاً: جهود نوري السعيد لضم الكويت :كانت العلاقات العراقية _ الكويتية خلال عقد الأربعينيات واولئ الخمسينيات تتسم بالهدوء النسبي والودية والطيبة ، حتى أعلن عن تكوين الاتحاد العربي في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، وكان الاعلان عن تكوين الاتحاد العربي جاء نتيجة للتقارب الحاصب بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية ، إذ كان ملكيهما ينتميان إلى اسرة واحدة عميدها الشريف حسين ملك الحجاز ، وترجع بدايات السعي الى هذا الاتحاد إلى سنة ١٩٤٧ ، عندما عقد البلدان معاهدة تحالف في ٥ نيسان من السنة ذاتها ، وقد حظي ذلك الاتحاد بترحيب جماهيري عربي كبير على اعتبار انه يشكل خطوة في طريق الوحدة العربية الكاملة ، وتم الاتفاق والتوافق على أمور مهمة عديدة (١) . تضمن الاتفاق على اعلان نشوء اتحاد عربي بين الملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية باسم (الاتحاد العربي) يكون مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه . يتم في هذا الاتحاد قيام وحدة في السياسة الخارجية ، والتمثيل الدبلوماسي ، وتكوين جيش موحد باسم (الجيش العربي) ، وإزالة الحواجز الجمركية ، وتوحيد مناهج التعليم ، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين ، على ان تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي يُنتخب من مجلسي النواب العراقي والأردني بعدد متساوي لكلا الدولتين ، وسلطة تنفيذية تتولى الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد (٢) ، وان يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حال غيابه يتولى ملك الأردن رئاسته (٣) . اما السبب الاساسي لقيام هذا الاتحاد في نواياه الحقيقية يتضمن دوافع حكومية عراقية ، ومباركة بريطانية ،

للوقوف في جبهة واحدة كعمل إجرائي أو وقائي مقابل الجمهورية العربية المتحدة التي أعلنت بين مصر وسوريا وتوسعتها . ومهما يكن من امر فان المشاريع الوحدوية تبقى صورة طيبة للعلاقات الاخوية بين الدول العربية فيما لو خلصت النيات ، وتحت المطاح الشخصية والمصالح جانباً. ادرك نوري السعيد مدى أهمية قيام الاتحاد العربي ، وأهمية انضمام الكويت له ، خصوصاً ان حكامها لا يرتبطون بصلة قرابة إلى الاسرة الهاشمية ، مما يجعل قيام الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية ، كما وان ما تتمتع به الكويت من أهمية اقتصادية ، وقدرتها على دعم الاتحاد ، وسد العجز في ميزانيته ، يُعد عاملاً مهماً لتعويض فقر امكانيات المملكة الاردنية ، وهذا مما يساعد خلق التوازن الاقتصادي فيه . وبناء على ذلك تحرك رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لإقناع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن ان تتحقق من جراء انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي ، ملوحاً بأن الاتحاد من شأنه مقاومة التسلسل الشيوعي في المنطقة ، ومؤكداً في الوقت ذاته انه يسعى من خلال اقامة ذلك الاتحاد وتوسيعه المحافظة على المصالح الغربية بشكل عام والبريطانية منها على وجه الخصوص^(٤) بنبشوء الاتحاد لم يمت الحلم الذي طالما راود الملك غازي ، الذي كان يمثل امانى الشعب العراقي في إعادة الكويت إلى أحضان العراق بعد انفصالها على أثر فرض الحماية البريطانية عليها منذ سنة ١٨٩٩ . ولما لم يكن انفصال الكويت عن العراق العثماني رسمياً ، ولكن بدس من الإنكليز وحمايتهم ، بقيت الحكومات العراقية التي تشكلت في ظل الدولة العراقية المعاصرة تسعى الى ابطال ذلك التسلسل في اكثر من محاولة لإعادة تبعية الكويت الى الوطن الام ، وهي في كل الاحوال تُعد استمراراً للمحاولات الثلاث التي جرت في ظل نهايات الحكم العثماني للعراق وحينما لم يكن هناك مجال كافي للحكومات العراقية في العهد الملكي لاستعادة الكويت بالقوة في ظل الهيمنة البريطانية على المنطقة آنذاك ، اتجهت الجهود سالكة عدة وسائل وأساليب اخرى في محاولات منها لاغتنام الفرص السانحة لممارسة سياسة احتواء الكويت وضماها خطوة بخطوة . ففي خلال عقد الخمسينيات ، وبعد قيام حلف بغداد ، رأى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ، ان في قيام الحلف وترك الباب مفتوحاً لانضمام دول المنطقة ، الفرصة السانحة للعودة إلى فكرة اعادة الكويت وضماها للعراق بشكل سياسي هادئ . ولا بد ان نوري السعيد الحليف القوي والدائم لبريطانيا ، كان يقدر ان دعوته لانضمام الكويت الى حلف بغداد لن تواجه المعارضة التقليدية من جانب البريطانيين ، ثم انها ستكون الخطوة الأولى نحو تحقيق حقوق العراق في الكويت ، على الرغم من انه تجاهل موجة المد القومي العربي آنذاك التي كانت في اوج ارتفاعها ، والتي كانت ترفض انضمام العراق نفسه الى الحلف ، ناهيك عن ان تتضمن دول عربية اخرى له بعد قيام حلف بغداد في صورته المعروفة ، وفشل محاولة نوري السعيد الأولى لضم الكويت الى ذلك الحلف ، جدد نوري السعيد مساعيه مره اخرى بعد قيام الاتحاد العربي الذي ضم العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، ساعياً إلى ضم الكويت الى هذا الاتحاد الذي ينص على قيادة العراق له . وبما ان الكويت لازالت تحت الحماية البريطانية منذ اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، اتجه نوري السعيد وهو حليف بريطانيا الرئيس في المنطقة ، الى تكريس جهوده لضم الكويت الى الاتحاد ، من خلال سعيه لإقناع بريطانيا في ان ذلك في محصلته العامة سيصب في تدعيم العراق والمصالح البريطانية ، من خلال تحقيق جبهة قوية للوقوف في وجه الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة التي عارضت المصالح الغربية في المنطقة وبناء على هذا التوجه عُقد اجتماع في بغداد بين وزير الخارجية البريطاني سلوين لويدي (Selwyn Lloyd) عند مرور في طريقه الى مانايلا في آذار ١٩٥٨ ، مع نوري السعيد الذي عاد إلى رئاسة الوزارة في آذار من السنة ذاتها ، ووزير الخارجية العراقي توفيق السويدي ، حيث اثار نوري السعيد موضوع الكويت ، مؤكداً ضرورة اعلان بريطانيا استقلال الكويت لضمها إلى الاتحاد العربي ، وكان القصد من ذلك هو إنهاء الحماية البريطانية عليها رسمياً وضمها الى الاتحاد العربي الذي يقوده العراق^(٥) . كما جري ضمن هذا الاطار اجتماع بين السفير البريطاني في بغداد (مايكل رايت) والوصي على العرش عبدالاله (١٩٣٩_١٩٥٨)^(٦) ، قبل إعلان الاتحاد بأيام ، طرح فيه الوصي موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد ، فرد عليه السفير البريطاني بمعارضة بريطانيا لإعادة الكويت الى العراق ، وفي المقابل أكد ان بإمكان الحكومة العراقية أن تقيم علاقات جيدة مع الكويت في حال رغبت بذلك ، في حين كان الجانب العراقي مصراً على موضوع إعادة الكويت الى العراق ، كونه مطلب العراقيين عامة ، ورغبة جماهير في كلا البلدين ، إلا أن السفير البريطاني رفض حديث الوصي ، مؤكداً أن أسرة آل الصباح لازالت تنتظر من العراق أن يقوم بتحديد الحدود معها والاعتراف بسيادتها على الكويت^(٧) اتجهت الحكومة العراقية الى تصعيد الموقف باتجاه الكويت ، من اجل الضغط عليها والمطالبة بها كجزء من الاراضي العراقية ، إذ اوضحت بان حكام الكويت سبق وان رفضوا حق العراق باستخدام منافذه البحرية المطلقة على الخليج العربي ، ولم تنجح جميع محاولات العراقية لبناء ميناء يطل على الخليج العربي ، فضلاً عن ذلك فإن الكويت اخذت على عاتقها دعم الدعاية المصرية المتقاطعة مع الاتحاد العربي الهاشمي ، في وقت توقع العراق من جانبه موافقة الكويت على الانضمام لعضوية الاتحاد العربي وبشكل سريع ، لكن شيخ الكويت كان غير مستعد

للموافقة على الانضمام الى الاتحاد ، بالمقابل عبر شيخ الكويت عن رغبته بزياره مصر ولقاء الرئيس عبد الناصر ، وهكذا استمرت الكويت بانتهاج سياستها الراضة الى الانضمام للاتحاد العربي وعدم احترام مصالح العراق بدعم من بريطانيا (٨) استمر العراق ضاغطا على الكويت بشأن انتهاء معاهده الحماية لسنة ١٨٩٩ ، إذ اخبر توفيق السويدي وزير خارجيه العراق ، الشيخ عبد الله السالم الصباح ، بأن بريطانيا لديها رغبه بالانسحاب من معاهدة الحماية مقابل تعهد الكويت بالانضمام الى الاتحاد العربي ، غير ان المقيم البريطاني في منطقه الخليج العربي السير بير ناد بورس (Bernard Burrow) ، أدان تصريحات توفيق السويدي ، واكد بأن بريطانيا ليس لديها اي استعداد لتغيير خارطة علاقتها في منطقه الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص ، وواضح بأن بريطانيا غير مستعدة في مفاوضات مع اي طرف بشأن الكويت دون ابلاغ الاخيرة بشأن المفاوضات (٩) ، ومؤكدا ايضا بان الاتحاد الهاشمي هو مجرد اتفاق بين الحكومات ، وعلى العكس منه اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة الذي عدّه اتحاد حقيقي بين الشعوب (١٠) ومن أجل إيجاد حل للموضوع ، اقترح سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني أن يسمح له بالاستمرار في الضغط على شيخ الكويت ، بعد أن قدمت حكومة الاتحاد العربي مذكرة إلى السفارة جاء فيها التأكيد على : أن الكويت أرضا خاضعة لسيادة الدولة العثمانية من الناحية القانونية والدولية ، وانها كانت قضاء تابعا لولاية البصرة العراقية ، ولم تكن هذه السيادة موضع شك ، حتى أن الحكومة البريطانية اعترفت ضمناً بذلك في الاتفاقية العلية البريطانية الموقعة في ٢٩ تموز ١٩١٣ ، ونتيجة لذلك تولدت فكرة لدى الحكومة الاتحادية ، بان الحكومة البريطانية هي التي تقف وراء وضع العراقيل بوجه تحقيق هذا الأمر (١١) . بعد أن قدمت الحكومة الاتحادية أخطر وثيقة ذات صلة بالكويت ، دفع ذلك الحكومة البريطانية الى ان تسعى إلى تأسيس علاقة خاصة مع حاكم الكويت بين حين وآخر (١٢) . لم تكن محاولة نوري السعيد شبيهة من حيث الوسيلة والشكل بالمحاولات السابقة التي سعت الى ضم الكويت ، وخصوصا محاولة الملك غازي ، لان نوري السعيد طالب بإنهاء الحماية البريطانية على الكويت ، وإعلانها دولة مستقلة ، ومن ثم انضمامها الى الاتحاد . ويبدو أن محاولة نوري السعيد من حيث المضمون كانت تهدف بالنتيجة إلى ذات الهدف الذي توخته المحاولات السابقة وهو عودة الكويت الى العراق بانضمامها إلى الاتحاد العربي ، وهي خير وسيلة لدمجها في النهاية من خلال إيجاد نظام اقتصادي موحد كخطوة أساسية على طريق الوحدة مع العراق (١٣) استمر موقف الكويت الممانع لاقتراح نوري السعيد ، إذ أعلن الشيخ عبد الله السالم الصباح مصرحا بعدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور السياسة واحلاف الأنظمة سواء الملكية او الجمهورية ، مؤكدا عدم وجود أي مكاسب تجنيها الكويت من جراء انضمامها إلى ذلك الاتحاد، بل أن الضرر قد يكون الأكثر توقعا، فضلا عن ذلك فقد كان الشيخ عبد الله السالم يدرك جيداً أن الاتحاد العربي غير مستقر ولا يتمتع برصيد شعبي وهو معرض للانهايار اية لحظة ، وبالتالي فإنه من الخطورة أن ترتبط الكويت بذلك الاتحاد (١٤) . ويبدو ان موقف شيخ الكويت عبدالله سالم الصباح كان متأثرا في الاوضاع الداخلية المتمثلة بميول الشباب الكويتي المتحمس لاعتناق وتأييد الفكر القومي العربي الذي كان يبشّر به الرئيس المصري جمال عبد الناصر، المناهض للغرب وتحديدًا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ولذلك اراد الشيخ ان يخلق نوع من التوازن عن طريق المحافظة على العلاقات الجيدة مع بريطانيا الحليف الاستراتيجي للكويت من جانب ، والحفاظ على العلاقات الجيدة مع الدول العربية لاسيما مصر التي كانت متقاطعة مع الاتحاد العربي من جانب آخر ، خصوصا وانها اصبحت تتمتع بنفوذ واسع النطاق في الوطن العربي (١٥) بعد دراسة السلطات البريطانية للمذكرة التي قدمتها الحكومة العراقية التي كانت تحذيراً واضحاً، وان كان مبطناً ضمناً من قبل العراق لضم الكويت ، من زاوية بعدها القانوني ، تم التوصل إلى عدم إمكان تركها بلا إجابة ، خصوصا وأن فيها ادعاءات إقليمية ليس بوسع بريطانيا أن تتجاهلها . ويتم الاستناد في ذلك إلى أن رئيس وزراء العراق في سنة ١٩٣٢ ، وكان في حينه نوري السعيد قد وافق على وضع الحدود الكويتية ، إلا ان المشكلة التي كانت بارزة بشأن هذه الوثيقة هي انها وقعت في ٢١ تموز ١٩٣٢ ، حينما كان العراق لا يزال تحت الانتداب البريطاني ، وان تم تقديم هذه المذكرة من قبل المسؤولين العراقيين قد جاء من أجل تحقيق الابتزاز . ولأجل حرمان العراقيين من أي حقوق في الكويت سواء من قبل نوري السعيد ، او غيره في المستقبل . وكان القرار أن تتم الاجابة عن المذكرة في حالة إصرار العراقيين على عدم سحبها ، وان يكون الرد البريطاني على شكل تقديم الاحتجاج ، وذلك لغرض التوثيق لأغراض المستقبلية (١٦) . إن المذكرة العراقية كان مقررا ان يتم نشرها في ١١ تموز ١٩٥٨ ، الا أن السفير البريطاني طلب من الخارجية العراقية تأجيل نشر المذكرة لحين بحث جميع التفاصيل في لندن يوم ٢٣ تموز بين رئيس الوزراء الاتحادي العربي (نوري السعيد) ، ووزارة الخارجية البريطانية ، ونتيجة ذلك دفعت نوري السعيد إلى الاجتماع بالسفير مؤكداً بالقول : " أنه يستطيع أن يكون معبود الشعب العراقي باحتلال الكويت في ساعة واحدة ، وليكن بعد ذلك ما يكن ، لكن صداقة أربعين عاماً تربطني مع الانكليز ، فليحترم الإنكليز هذه الصداقة ، ولا اظنهم فاعلين ، يشاهدون أصدقائهم يسجون في الشوارع ، ولما تهجر الإنكليز رفع العراق مذكرته الخطيرة

" (١٧) أن نوري السعيد ومحاولته انضمام الكويت الى العراق تختلف تماما عن باقي المحاولات بانتهاجه طريقاً مختلفاً عما سبق، حيث لم تكن عن طريق القوة العسكرية او ما شابه ذلك انما استخدمه الوسائل السياسية الدبلوماسية وهي المرجح في ذلك الوقت بعد ان نفرت دول العالم جميعا من الحروب جراء ما اصابها من دمار خلفته الحرب العالمية الثانية ، ثم انها جاءت بشكل غير معلن إذ ان كل التصريحات الساسة العراقيين كانت تؤكد _ ظاهرياً فقد على اسباب اخرى باعتبارها هي الهدف من وراء المحاولة ضم الكويت.(١٨)ومن الانصاف ان نشير هنا للتاريخ ، الى ان نور السعيد قد اخطأ بحق العراق والعراقيين بسبب ما قام به في ٢١ تموز ١٩٣٢ ، حينما ارسل الى المندوب السامي البريطاني في العراق السير فرانسيس همفريز رسالة اشار فيها الى ان خط الحدود العراقية الكويتية يمتد على النحو التالي " من تقاطع وادي العوجة الكويت _ نجد مع الباطن من ثم شمالاً على طول وادي الباطن نقطه جنوب او خط ارض صفوان ؛ ومن هناك شرقاً مروراً بجنوب ابار صفوان وجبل سنم وام قصر ، ثم الى العراق ومنه الى مفترق خور الزبير مع خور عبد الله ، وان جزر (وربة ، بويان ، مسكن او مشجان ، فيلكة ، أوها ، كبر ، قارو ، ام مرادم) هي جزر تابعه للكويت " (١٩).لم يكتب النجاح لمشروع نوري السعيد في اعادة الكويت للعراق ، وكان السبب في ذلك يتلخص في رفض بريطانيا رفع الحماية عن الكويت ومنحها الاستقلال لمنع أي محاولة عراقية لضمها ، فضلاً عن تشجيعا لشيخ الكويت في ابداء رغبته في عدم الانضمام لا الى حلف بغداد ، ولا الى الاتحاد العربي ، واخيراً كان المتغير العراق الداخلي الكبير في اسقاط النظام الملكي برمته واعلان الجمهورية وما ترتب على ذلك من حل الاتحاد الهاشمي ومقتل نوري السعيد الاثر الحاسم لانتهاج المشروع ، ولكن الى حين .

ثانياً: الدور البريطاني في إفشال ضم الكويت :كان لإثارة نوري السعيد موضوع انضمام الكويت للاتحاد العربي عند اجتماعه في بغداد مع وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بحضور وزير الخارجية العراقية توفيق السويدي ، والوزير فاضل الجمالي ، إذ اكد في هذا الاجتماع على ضرورة منح بريطانيا الكويت لاستقلالها لضمها إلى الاتحاد العربي ، وهو يقصد بذلك إنهاء الحماية البريطانية عليها (٢٠) . وقد اقلق ذلك الحكومة البريطانية وازداد خوفها على مصالحها في الكويت والمنطقة ، لذلك لم يلقى مشروع نوري السعيد أي ترحيب من البريطانيين ، بل ابدوا رفضهم في دعم مصالح الاتحاد العربي الذي قام بمباركة منهم في انضمام الكويت له ، مفضلين دعم مصالحهم الخاصة والنفطية منها على وجه الخصوص (٢١)ان بريطانيا في موقفها المرتاب هذا من طروحات حليفها نوري السعيد ؛ بانه صيغة جديدة لتكرار المطالبة بإعادة الكويت ، في حين انها كانت تبارك في وسائل الإعلام التابعة لها تكرار عدم مانعتها من إقامة أي وحدة بين الأقطار ضمن الاطار الذي يحمي مصالحها كما في الاتحاد العربي(٢٢) ، تم الرفض المشروع من قبل بريطانيا، وعلته مستقبلاً وخطيراً ، ولعل هذا الموقف نتجه لعدم الثقة بحكام الكويت وسياستهم ، واكثر ما عبر عن فقدان الثقة البريطانية بسياسة الكويت اتجاه العرب عامة ، والعراق خاصة وما تسأل عنه رئيس الوزراء البريطاني هاروند مسميلان (Harold MacMillan) من موقف الكويت الملخص استقلال ، فليس من المستقبل تأكيد أن يقرر الكويتيون بالانضمام في مصر بدلاً من العراق(٢٣) في ٤ حزيران ١٩٥٨ عقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماع تناول في احد فقراته موضوع الكويت ، حيث اشار وزير الخارجية سلوين لويد الى ان تغلغل النفوذ المصري في الكويت يزداد بسرعه ، وهو امر لم تكن بريطانيا على استعداد لتسمح به ، لأنه سيؤثر على حجم وجودها في الكويت ، فضلاً عن ان الحكومة بريطانيا ليس لها الرغبة في اجبار شيخ الكويت على الانضمام الى الاتحاد العربي ، كما ترغب بغداد ، ولأجل التوصل الى حل معين اقترح ان يُسمح له بالاستمرار في الضغط على شيخ الكويت للدخول بصيغة ما من العلاقات مع بريطانيا من دون ان يتعرض للخطر(٢٤) ومن ذلك يبدو النفاق السياسي البريطاني ، في من جهة تسعى لدعم ولتعزيز مشروع الاتحاد العربي ، رغبة منها في خلق نوع من التوازن الاقليمي ، لاسيما ضد السياسات الوجودية والقومية للرئيس المصري جمال عبد الناصر في المنطقة العربية عموماً ، ومشروع الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا على وجه الخصوص (٢٥)سعت بريطانيا من زاوية مصالحها الخاصة في كل من العراق والكويت الى ان تسعى الى تعزيز اواصر العلاقات الثنائية بين العراق والكويت ، إذ انها شجعت العراق على العمل بشكل جدي على حل المشكلات العالقة بين الطرفين ، ولاسيما المشكلة الجوهرية لدى الكويت والمتمثلة بترسيم الحدود مع العراق . وبعد ضغط البريطاني واضح وافق رئيس الوزراء العراقي نور السعيد في ايار ١٩٥٨ على موضوع ترسيم الحدود ووضمان سلامة الكويت ، لكن اشترط ان يتعهد شيخ الكويت بالانضمام الى الاتحاد العربي . رفض شيخ الكويت بشدة هذا الشرط ، مؤكداً انه لا يرغب بدخول في اي تحاد الاقليمي سواء كان الاتحاد العربي ، او الجمهورية العربية المتحدة ، معللاً ذلك بان الكويت لا ترغب في إثارة حفيظة مصر ذات تأثير الواضح على الدول العربية ، في ظل ظروف العلاقات العراقية المصرية التي وصفت بانها متوترة ومقاطعة في الوقت ذاته ، كان مجلس النواب العراقي يهاجم الحكومة البريطانية ويدينها في مناقشاته ، بسبب موقفها من مسألة انضمام الكويت الى

الاتحاد العربي ، بل اصبح ذلك مدار حديث النواب داخل البرلمان، إذ اخذ العديد من النواب بمهاجمة الحكومة البريطانية متهمين اياها وبشكل مباشر في انها هي التي تمنع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي ، واستمر التصاعد في حدة الاتهام الموجه من بدايات كانون الثاني الى مطلع حزيران ١٩٥٨ ، ومع ذلك لم تتخذ بريطانيا اي اجراء من شأنه التخفيف من غضب الموقف العراقي شعبا وحكومتا ونوابا^(٢٦) يتضح مما تقدم بان المشاعر العراقية اتجهت الى الكويت ، باعتبارها جزء من اراضيها ، لازالت حية في النفوس ، إذ ان مرور أكثر من نصف قرن على فصلها ، لم ينسهم ان هنالك جزء مسلوب من الوطن يجب ارجاعه ، وعلى الرغم من ان نوري السعيد وبما عُرف عنه من ميله الشديد للغرب ولتنفيذ مصالحهم ومخططاتهم في المنطقة ، عندما وجد ان للعراق ارضاً مسلوقة ، وان للعراق المصلحة في استرجاعها ، لم يتأخر عن المطالبة بها من بريطانيا ، مع استمرار علاقته الوثيقة بها في الوقت ذاته^(٢٧) استمرت بريطانيا بالضغط على الحكومة العراقية ، إلا انها لم تغير موقفها ، بل على العكس، اوضح وزير الخارجية توفيق السويدي عند لقاءه مع السفير راييت ، بأن العراق لم يعد بوسعه الاستمرار في علاقاته مع الكويت على نفس الأساس الذي كان في الماضي . وهذا ما يعني ان الحكومة العراقية لم تغير مواقفها على الرغم من الضغط البريطاني بشأن العلاقة مع الكويت ، حتى عندما تراجع النفوذ والتأثير البريطاني في المنطقة على إثر خسارة مصالحها الحيوية في إيران بعد تأميم مصدق لشركة النفط الانكلو-ايرانية ، ونكستها السياسية والعسكرية في حرب السويس ١٩٥٦ من جانب آخر ، ومع ذلك استمر الموقف البريطاني المعارض للمصلحة العراقية في استعادة حقوقه في الكويت^(٢٨) ان أهم وأخطر وثيقة ذات صلة على نحو خاص بالكويت ؛ المذكرة التي قدمتها وزارة الخارجية للاتحاد العربي بعد اجتماع مجلس وزراء الاتحاد العربي ، التي جاء فيها عرض شامل لعلاقات العراق مع الكويت ، فقد تناولت هذه الوثيقة اولاً : وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الأولى ، وأشارت الى انها كانت ضمن أملاك الدولة العثمانية ، كقضاء تابع لولاية البصرة ، وان شيخها كان قائمقام عثمانيا تابعا لولاية البصرة العراقية ثم تناولت الوثيقة في الفقرة الثانية وضع الكويت الدولي بعد الحرب العالمية الاولى ، وفي هذا الشأن اتهمت الوثيقة الحكومة البريطانية باستغلال احتلال العراق ، ومن ثم بسط سلطه انتدابها وممارسة سلطاتها عليه ، اذ رتبته المسائل والحلول بما يخدم مصالحها ، مع تعمدتها حرمان العراق من مناطقه البحرية ، وذلك بفصل الكويت عن العراق . واكدت الوثيقة ان الحكومة العراقية كانت قد طالبت وهي خاضعة على لسلطة الانتداب البريطاني بإعادة جزيرتي وربه وبوبيان حتى قبل انضمام العراق الى عصبة الامم ، فضلا عن مطالبتها بتحديد الحدود البرية على اسس العدالة والحق . وانتهت الوثيقة الى ان الحكومة البريطانية رفضت المطالب العراقية بدعوى ان الكويت محمية بريطانية على الرغم من عدم وجود أي شيء قانوني تستند اليه الحكومة البريطانية في ادعاءاتها تناولت الفقرة الثالثة من الوثيقة اهمية الكويت بالنسبة الى العراق ، وأشارت الى انها تمثل موقعا ذا خصوصية ، وان سلوكها قاد الى اثاره كثيرا من الصعوبات والخطرة وتوجيه ضربة مؤذية جدا الى المصالح السياسية والاقتصادية العراقية بما في ذلك اصرار حكام الكويت على رفض حقوق العراق في سيادته على شواطئه البحرية الجنوبية ، ومنعهم من اقامة ميناء بحري لتلبية حاجات العراق الاساسية المتنامية كما اكدت الوثيقة ان منطقتهم الكويت اصبحت منطقة انطلاق اعمال سياسية معادية للعراق جراء تنامي النشاط الشيوعي الهدام فيها ، وهو النشاط الذي يسعى الاتحاد العربي الى مواجهته من اجل الحفاظ على كيانه ومصالحه ثم قدمت الوثيقة في فقرتها الرابعة حولا ومقترحات من اجل انهاء المشكلات القائمة وبشكل المتكافئ بين الكويت والاتحاد العربي ، من بين هذه الحلول دعوة الكويت الى الانضمام الى الاتحاد العربي مع ضمان الحفاظ على الوجود الكويتي وحقوق الحاكم وعائلته ، ودعت المذكرة الحكومة البريطانية الى التدخل والمساعدة في اقناع حاكم الكويت بهذا الحل واخيرا قدمت المذكرة بديلا اخر خطيرا في حال رفض المقترح السابق ، وهو استعداد الحكومة الاتحادية لان تعلن ان الجزر كافة الواقعة في المناطق البحرية هي ضمن حدود الاتحاد العربي ، وان خط الحدود البرية بين الاتحاد والكويت يبدأ من تقاطع وادي الادجو ووادي الباطن ، ويمتد شرقا في خط مستقيم الى الجراء على الخليج العربي ، في مقابل ذلك طمنت المذكرة الحكومة البريطانية الى ان امتيازات شركات النفطية العاملة ومصالحها في المنطقة لن تمس . وطلبت المذكرة من الحكومة البريطانية ان تدرس الموضوع ، وان تتصح حاكم الكويت باختيار ما هو افضل له وبأقصى سرعه كان لهذه المذكرة الخطرة وقعتها المرعب على صانع القرار البريطاني بدءا بالتفكير في كيفية ابلاغ حاكم الكويت لمضمون المذكرة ، لهذا تقرر التعتميم عليها بعض الوقت الى حين ايجاد المخرج المناسب ، ومن بين هذه المخارج في حال انكشاف المذكرة ابلاغ الحاكم ان الحكومة العراقية سحبت هذه المذكرة^(٢٩) على أثر ذلك رفع نوري السعيد مذكرة شديدة لهجة الى الحكومة البريطانية طالبا فيها إعادة النظر في مواقفها التقليدية في المنطقة ، والسعي لدخول الكويت في الاتحاد الهاشمي وتقديمها معونة سنوية للاتحاد ، فقد أصبح واضحا أن على العراق ان يتحمل المعونة السنوية التي كانت تقديمها بريطانيا للأردن. وفي حالة عدم الموافقة على ذلك طلب بأن يعاد تحديد الحدود الكويت بحيث ترجع أن ما كانت عليه سابقاً حيث لا تتعدى مدينة

الكويت بكثير. اكدت السفارة البريطانية لتوفيق السويدي بأنها ستمنح الكويت استقلالها، لكن يجب أن تكون لها حرية الانضمام^(٣٠) اخذت بريطانيا على عاتقها انتهاج سياسة التسوية والمماثلة والادعاء بعدم فهم مراد العراقيين ، ولا معرفة الى ما ترمي مطالبهم هذه ، بعد ان فشلت جهود سفارتها في بغداد على حمل العراق على سحب مذكراته هذه^(٣١) ، إذ اتخذت الحكومة العراقية القرار بنشر المذكرة في ١١ تموز ١٩٥٨ ، إلا أن السفير البريطاني طلب من الخارجية العراقية تأخير نشر المذكرة لحين بحث جميع التفصيلات في الاجتماع الذي سيجري في لندن يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ بين رئيس الوزراء الاتحاد العربي (نوري السعيد) ووزارة الخارجية البريطاني^(٣٢) أكدت بريطانيا ظاهراً بأنها ستترك اتخاذ القرار في هذا الموقف الى الكويت ، ولكن في الوقت ذاته نراها قد سعت للوقوف إلى جانب الكويت في معظم مواقف الخلافات السابقة ، على الرغم من أن العراق في نظام حكمه الملكي القائم آنذاك كان حليفاً قوياً لبريطانيا وفي دعم سياستها في المنطقة ، وهذا ما يدفع للقول بان القلق البريطاني من مساعي العراق لضم الكويت ، يرجع إلى رغبتها في تقسيم الخليج العربي إلى مشايخ وامارات صغيرة مفككة ، كما يرجع إلى رغبتها في منع وصول العراق لموقع الكويت الاستراتيجي على رأس الخليج العربي ، وانتاجه النفطي ، مما يؤدي إلى زياة القدرة الاقتصادية للعراق ، مما يعد خطراً على مصالحها الحيوية والاقتصادية في الخليج العربي^(٣٣) ولغرض بحث جميع المشاكل المتعلقة بين العراق وبريطانيا بما في ذلك موضوع الكويت ، اقترح وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد ، عقد اجتماع مشترك في أواخر تموز ١٩٥٨ ، وأشار الى أن بريطانيا موافقه من حيث المبدأ على فكرة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي بعد إعلان استقلالها ، وأن السفير رايت أمر بتأليف لجنة خاصة على الفور، من وزارتي الخارجية والدفاع ، أوكل إليها مهمة إعداد مذكرة مدعومة بجميع الوثائق والمعلومات المفصلة ، وبينما كان على وشك إذاعتها في المؤتمر الصحفي ، أمتنع السويدي عن إذاعتها بعد أن أكد له السفير أن النتيجة ستكون إيجابية ومرضية ١٠٠٪ . لكن قيام ثورة ٤ تموز ١٩٥٨ ، ومقتل نوري السعيد صاحب المشروع ، انهدم الامر وقلبت الأمور رأساً على عقب^(٣٤) بينما تشير الوثائق البريطانية الى ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لم تكن احد الأسباب في تضييع الفرصة على الاتحاد العربي في ضم الكويت ، لان الحكومتين البريطانية والأمريكية ، كانتا قد توصلتا الى اتفاق ثنائي بتدبير مبالغ مالية بحدود ٢٥ مليون دولار على هيئة هبة ، و ٤ ملايين دولار في هيئة مساعدة ، لغرض دعم ميزانية الاتحاد العربي ، واقناع نوري السعيد بالكف عن المطالبة بانضمام الكويت الى الاتحاد . إذ كان الهدف من عملية توفير المبالغ هو اسقاط حجج نوري السعيد ، وفي ١٣ تموز تم ابلاغ العراق رسمياً بهذه المساعدات . وهذا مما يؤكد بأن موقف بريطانيا والولايات المتحدة المسبق ، وان تنسيق جهودهما في توفير المساعدة المالية لم تكن صادقة باتجاه حل مشاكل للاتحاد العربي الاقتصادية ، بقدر ما كانتا تخططان لحرمان العراق من عودة الكويت ، وحرمانه من المنافذ البحرية ، والتضييق عليه باستمرار^(٣٥) اما موضوع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فقد جاء ليؤكد التوقعات البريطانية المبكرة ، من ان اي نظام او حاكم عراقي قادم سوف تكون مطالبه اتجاه الكويت اكثر تشدداً من النظام الملكي . وقد صدق هذا التوقع ، إذ اعلن النظام الجمهوري الجديد بان الكويت ارض عراقية بالكامل ، وانها ستعود الى العراق . وقد استفادت بريطانيا وشيخ الكويت من ارتباك الأوضاع الداخلية في العراق خلال الثورة وبعدها ، للإعلان عن إنهاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ ، وبذلك دخلت القضية الكويتية مرحلة جديدة^(٣٦).

الهوامش والمصادر :

- (١) جعفر عباس حميدي، عبد الرحمن حسين العزاوي، كويت العراق النضال في سبيل الوحدة ، (بغداد : ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة) ، ص٧٥.
- (٢) يحيى خالد احمد الجبوري ، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، (بغداد : ١٩٩٣ ، دار الكلمة للنشر) ، ص٤٥.
- (٣) حسين فاضل واخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد : ١٩٨٠ ، مطبعة جامعة بغداد) ، ص١٦٧-١٧٧.
- (٤) مفيد شهاب ، جمال زكريا قاسم ، عبد العزيز سليمان نوار ، واخرون ، الكويت وجودا وحدودا ، الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية ، (الكويت : ١٩٩٧ ، مركز البحوث والدراسات الكويتية) ، ص٣، ١١٣.
- (٥) محمد البكاء، من مبارك إلى جابر الرمال المتحركة ، (بغداد : ١٩٩٣ ، دار الحرية للطباعة) ص١٨١.
- (٦) الوصي عبد الاله : ولد بالحجاز سنة ١٩١٢ ، وكان الابن الوحيد لأبيه علي بن الحسين ، انتقل إلى العراق بعد أن تولى عرشه ابن عمه الملك فيصل ، بدأ ظهوره في العراق كحليف لنوري السعيد بعد أن تولى الوصاية على عرش الملك الطفل فيصل الثاني منذ سنة ١٩٣٩

- حتى بلوغه سن الرشد في سنة ١٩٥٣، قتل في احداث قيام ثورة عام ١٩٥٨ . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ، ج ٣ ، (بيروت ١٩٨١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، ص ٨٠٨ .
- (٧) ثائر يوسف عيسى ، النزاع الحدودي بين العراق والكويت واثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية (١٩٣٠-١٩٩١)، أطروحة دكتوراه ، (جامعة دمشق : ٢٠١٠، كلية الآداب والعلوم الإنسانية) ، ص ٩٠ .
- (٨) محمود شاكر حميد ، قحطان حميد كاظم العنبيكي ، إشكاليات الحدود العراقية - الكويتية ، دراسة في الوثائق البريطانية ، ١٤ تموز ١٩٥٨ - تشرين الأول ١٩٦١، بحث منشور في مجلة جامعة ذي قار ، ص ٧ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٥ .
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٤ .
- (١١) مؤيد الوندائي ، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ، (بغداد : ٢٠٠٣، بيت الحكمة) ، ص ٩٨ .
- (١٢) محمد البكاء، المصدر السابق، ص ١٧٩ .
- (١٣) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
- (١٤) مفيد شهاب، جمال زكريا قاسم ، وآخرون ، المصدر السابق، ص ١١٣ .
- (١٥) محمود شاكر حميد ، قحطان حميد كاظم العنبيكي، المصدر السابق، ص ٤ .
- (١٦) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦ .
- (١٧) محمد البكاء، المصدر السابق، ص ١٨٥ .
- (١٨) خالد يحيى احمد الجبوري، المصدر السابق ، ص ٤٧ .
- (19) Ind. O.R. Telegram x ،from secretary of state for the colonies ،London to H.E.High commissioner ،Baghdad ، 180 ،repeated to polities resident ، ushire ،No:4 ، dated 13th received 14th July 1932,File No.53/57.
- (٢٠) خالد يحيى احمد الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣ .
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٤٣ .
- (٢٢) قيس جواد علي الغزير، مشاكل الحدود العراقية - الكويتية ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، المجلد (٢٧) ، ٢٠٠٧، ص ١٦١ .
- (٢٣) حسن العلوي ، اسوار الطين في عقدة الكويت وايدولوجيا الضم ، (بغداد : ١٩٩٣ ، دار الحرية للطباعة)، ص ٦٩ .
- (٢٤) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق، ص ١٧٣ .
- (٢٥) محمود شاكر حميد ، قحطان حميد كاظم العنبيكي، المصدر السابق ، ص ٥ .
- (٢٧) خالد يحيى احمد الجبوري ، المصدر السابق، ص ٤٧ .
- (٢٨) محمود شاكر حميد ، قحطان حميد كاظم العنبيكي، المصدر السابق، ص ٧ .
- (٢٩) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٦ .
- (٣٠) مصطفى عبد القادر، نزار عبد اللطيف الحديثي، سقوط التجزئة، (بغداد: ١٩٩١، دار الحرية)، ص ١٠٨-١٠٩ .
- (٣١) محمد البكاء، المصدر السابق، ص ١٨٢ .
- (٣٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٤٨٦ .
- (٣٣) ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص ٩٨ .
- (٣٤) مصطفى عبد القادر النجار، نزار عبد اللطيف الحديثي، المصدر السابق، ص ١١٠ .
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥٧ .
- (٣٦) مؤيد الوندائي ، المصدر السابق ، ص ١٧٦-١٧٧ .